

الفصل الخامس: تقييم الأداء المصرفي – المخاطر المصرفية – والعائد من العمليات المصرفية

محاو الفصـل:

- أولاً- مفهوم تقييم الأداء المصرفي.
- ثانياً: أبعاد تقييم الأداء المصرفي.
- ثالثاً: أهمية تقييم الأداء المصرفي.
- رابعاً- مفهوم المخاطرة المصرفية.
- خامساً- أنواع المخاطر المصرفية.
- سادساً- مفهوم وتعريف العائد.
- سابعاً- عوائد الاستثمار في الأصول.
- ثامناً- طبيعة العلاقة بين العائد ودرجة المخاطرة.
- المراجع.

أولاً- مفهوم تقييم الأداء المصرفي:

- يُعرف تقييم الأداء المصرفي بأنه: عملية يسعى من خلالها المصرف إلى قياس ما تم إنجازه خلال مدة زمنية محددة، ومقارنته مع ما تم التخطيط له كماً ونوعاً باستخدام مجموعة من المعايير والمؤشرات، مع تحديد أوجه القصور والانحرافات إن وُجدت وسبل علاجها في الحاضر والمستقبل.
- تتطلب عملية تقييم الأداء توافر مجموعة من المعايير لغرض حساب مستوى الأداء الذي قطعه المنظمة والوقوف على مستوى تطور أي جانب من جوانب نشاطها.
 - تُعرف المعايير بأنها أسس تُعد لغرض القياس والمقارنة والتصريف، ويجري وضع المعايير عن طريق سلطة معينة أو قبول عام أو عرف كأساس أو كأنموذج لما يجب أن يقتدي به سلوك أو إجراء معين.
 - يُعد استخدام المعايير أسلوباً سليماً ومناسباً لقياس مستوى الأداء.

ثانياً: أبعاد تقييم الأداء المصرفي:

إن عملية تقييم الأداء المصرفي ينبغي أن تكشف عن ثلاثة أبعاد رئيسية هي:

1- الفاعلية:

وهي مدى تحقيق المصرف لأهدافه المرسومة الرئيسية والفرعية، كما تُعرف بأنها قدرة المصرف على أداء وظائفه بما يُحقق الرضا عنها، وتتناول الفاعلية بشكل خاص التأكد مما إذا كانت الأهداف المحققة والأساليب المتبعة في تحقيقها تتفق مع الأهداف المخططة، وكشف الانحرافات السالبة والموجبة وبيان أسبابها، وكذلك تقديم المقترحات التي من شأنها دعم المظاهر الإيجابية في الأداء ومعالجة النواحي السلبية والعمل على تلافيها في المستقبل.

2- الكفاءة:

ويُقصد بها تحليل الجانب الوظيفي في المنظمة (المصرف) من حيث مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة له بمقارنة المعدلات المتحققة بالمعايير الموضوعه سلفاً.

- يُعتبر العمل المصرفي كفؤ في حال تم استخدام الموارد المتاحة بالشكل الأمثل لتحقيق الأهداف والغايات المرجوة.

3- التطوير:

وهو قدرة المنظمة (المصرف) على تقييم واستيعاب منجزات العلم الحديث من خلال استخدام التكنولوجيا وفحص النظم والطرائق المستخدمة فيها.

ثالثاً: أهمية تقييم الأداء المصرفي:

يُعد تقييم الأداء أحد العمليات الإدارية المهمة للوحدات الاقتصادية، لكونه يتجه إلى حصيللة الأعمال، وهذا ما يجعله متأثراً بمختلف أوجه النشاط ويعكس نتائجه. وتبرز أهمية تقييم الأداء في الجوانب التالية:

1- يُوفر تقييم الأداء المعلومات للمستويات المختلفة في المصرف من أجل الرقابة والتخطيط واتخاذ القرارات التصحيحية المستندة إلى حقائق علمية، فضلاً عن أهمية هذه المعلومات للجهات الأخرى الخارجية.

2- إن تقييم الأداء يُعد مقياساً لمدى نجاح المنظمة وتطويرها وديمومتها.

3- تؤدي عملية تقييم الأداء إلى الكشف المبكر للانحرافات التي قد تظهر من أجل وضع الوسائل المناسبة لتصحيحها.

4- يساهم تقييم الأداء في توجيه العاملين أثناء أداء أعمالهم، وذلك بما يقدمه لهم من معايير أداء من شأنها أن تحسن من مستويات أدائهم.

5- يساعد تقييم الأداء على تحقيق الأهداف المحددة في الخطط، والعمل على إيجاد نظام سليم وفعال يعمل على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام مما يساعد في تحسين مستوى الأداء فيها.

6- توضح عملية تقييم الأداء المركز الاستراتيجي للمصرف ضمن إطار البيئة القطاعية التي يعمل فيها.

رابعاً- مفهوم المخاطرة:

- فالمخاطرة (Risk): حسب المفهوم العام ووفقاً لنظرية الاحتمالات هي عبارة عن فرصة حدوث عائد خلافاً للعائد المتوقع، أي بمعنى احتمال اختلاف العائد الفعلي بصورة عكسية عما كان متوقعاً، وتنشأ في مجال العمل المصرفي كنتيجة طبيعية لتعامل المصارف مع الآخرين.
- تُعرف المخاطرة في مجال العمل المصرفي بأنها احتمالية تعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة، وغير مخطط لها، أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين، ينتج عنه آثار سلبية لها قدر من التأثير على أهداف المصرف المرجوة وتنفيذ استراتيجياته بنجاح.

خامساً- أنواع المخاطر المصرفية:

- تُقسم المخاطر التي يتعرض لها المصرف إلى صنفين أساسيين هما:

❖ التصنيف الأول: يتضمن هذا التصنيف نوعين من المخاطر هما:

1- المخاطر النظامية (العامة – مخاطر السوق) Systematic or Market Risk:

- وهي المخاطر العامة التي تسري على أعمال الاستثمار في السوق، وتنشأ عن البيئة، وتتعلق بالنشاط الاقتصادي وبالنظام المالي العام، كما وتؤثر على كافة المستثمرين دون استثناء.
- إن التنوع الاستثماري حيار هذه المخاطر ليس حلاً جذرياً وإنما يُخفف من حدتها، كما أنه لا يُمكن التخلص من هذا النوع من المخاطر، أو لا يُمكن تجنبها بالكامل مهما زادت درجة تنويع الاستثمارات.
- من أمثلتها:

1-1- مخاطر التضخم والكساد:

- وهي المخاطر التي تتعرض لها الاستثمارات في السندات الحكومية والاستثمارات الإيداعية، وهي وإن كانت تسترد قيمتها الأصلية، ولكن قيمتها الشرائية ستنخفض (مقاسة بنفس الوحدات من النقود).
- تؤدي هذه المخاطر إلى انخفاض القيمة الحقيقية للموجودات والأصول الاستثمارية بسبب انخفاض قوتها الشرائية، فمن المعروف أن التضخم كان ولا زال سارياً بل وبشكل سريع في العالم كله، فليس لهذه المخاطر حل حقيقي أو جذري على الرغم مما يذكره البعض بأن الاستثمار العقاري أو الاستثمار في الأسهم سوف يخفف من حدة المشكلة.

1-2- مخاطر تقلب أسعار الفائدة:

- وهي المخاطر التي تكمن في التغيرات المحتملة لأسعار الفائدة وقدرة البنك على تقييم أوضاعه في الوقت المناسب، وتظهر في اتجاهين هما:

أ- مخاطر قيمة الاستثمارات:

- وهي المخاطر التي تتعرض لها محفظة الاستثمارات عندما تغير أسعار الفائدة في السوق، وتوضيحاً لذلك نفرض أن هناك سندات قيمته الاسمية 100 ل.س، بسعر فائدة 8%، يستحق في عام 2004، وأنه صادر عن هيئة عالمية سمعتها جيدة. وقد ارتفع سعر الفائدة في السوق إلى 10%، وأصدرت جهات أخرى سمعتها جيدة سندات طويلة الأجل بسعر فائدة 10% أيضاً، فإن سعر السند الأول سينخفض في السوق (تنخفض القيمة السوقية للسند)، لأنه ببساطة سيرغب حامل هذا السند وبسبب هذه الزيادة في سعر الفائدة في التخلص منه لشراء سندات الجهة الثانية.

- صحيح من الناحية النظرية البحتة أن هذا الخطر يمكن أن يتوازن بالمكاسب التي تحدث لو انخفضت أسعار الفائدة في السوق، ولكن لا نتوقع أن يحدث ذلك كثيراً، وبالتالي فإن المستثمر في السندات ذات الاستحقاق الطويل الأجل لا بد أن يتعرض لهذا النوع من المخاطر.

ب- مخاطر إيرادية:

- وتنشأ هذه المخاطر نتيجة للتقلبات في أسعار الفائدة أيضاً، والتي تؤدي إلى تحقيق خسائر في حالة عدم اتساق تسعير كل من الأصول والالتزامات الحساسة، فمثلاً لو دخل البنك مع أحد عملائه في استثمار على أساس سعر فائدة معين وحدث ارتفاع في أسعار الفائدة السائدة في السوق، فإن البنك يكون قد دخل في استثمار ذو دخل منخفض وهو بطبيعة الحال يقل عن العائد السائد في السوق.

- ومن الجدير بالذكر أن الآثار السلبية لهذه المخاطر ستؤثر على كل من أرباح المصرف وكذلك القيمة الاقتصادية لموجوداته والتزاماته.

1-3- مخاطر تقلب أسعار الصرف:

- وهي المخاطر التي تنشأ نتيجة التقلبات أو التغيرات العكسية المحتملة في أسعار صرف العملات أو في المراكز المحتفظ بها من تلك العملات.

- فإذا كان البنك يحتفظ بموجودات من عملة معينة أكبر من المطلوبات من نفس العملة فإن الخطر يكمن في انخفاض سعر الصرف، وإذا كان العكس أي أن البنك يحتفظ بمطلوبات من عملة معينة أكبر من الموجودات فإن الخطر يكمن في ارتفاع أسعار الصرف لهذه العملة.

- وهنا تجدر الإشارة إلى أنه من الأسباب التي تؤدي إلى تدهور أسعار صرف عملة بلد ما هي العجوزات المستمرة في موازين المدفوعات وعدم إتباع سياسات مالية رشيدة مما يؤدي إلى زيادة الاقتراض الحكومي وينشأ عنه ضغوطات تضخمية على الاقتصاد.

- وفي مجال العمل المصرفي فإنه للحماية من آثار التقلبات المحتملة في أسعار الصرف يمكن للمصرف إتباع العديد من الإجراءات الاحترازية، منها: الموازنة بين الأصول والالتزامات المحفوظ بها - تكوين مخصص لمواجهة تقلبات أسعار الصرف... الخ.

4-1- المخاطر السياسية والمالية والاقتصادية:

- وهي المخاطر المرتبطة بالأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة في بلد المقترض، وتزداد هذه المخاطر إذا كان الالتزام المالي للمقترض غير محرر بالعملة المحلية، حيث من الممكن ألا تتوفر العملة الملتزم بها هذا المقترض بصرف النظر عن أوضاعه المالية الخاصة.

- ويهدف تقييم هذه المخاطر إلى تحديد قدرة المؤسسات المالية ومدى ملاءمتها لجذب الاستثمارات الأجنبية والحصول على الائتمان من الخارج، ويمكن تقسيم هذه المخاطر إلى عدة مؤشرات فرعية هي:

- مؤشر تقييم المخاطر السياسية (Political Risk Rating): ويشكل نسبة 50% من المؤشر المركب.
- مؤشر تقييم المخاطر المالية (Financial Risk Rating): ويشكل نسبة 25% من المؤشر المركب.
- مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية (Economic Risk Rating): ويشكل نسبة 25% من المؤشر المركب.

- ويتم تقسيم كل مؤشر منها إلى خمسة درجات وهي: درجة مخاطر عالية جداً، درجة مخاطر عالية، درجة مخاطر معتدلة، مخاطر منخفضة، مخاطر منخفضة جداً.

2- المخاطر غير النظامية Unsystematic Risks:

وهي المخاطر التي تنشأ عن طبيعة ونوع الاستثمار، وليس من طبيعة النظام المالي العام، مما يجعلها خاصة بالمشروع، وهي تأتي نتيجة بعض التعاملات الاستثمارية فتؤثر على مستثمر معين أو مشروع محدد دون غيره، ولذلك يمكن تجنب هذه المخاطر وتفاديها من خلال التنوع الاستثماري، فالمخاطر غير النظامية هي مخاطر خاصة، ومن هنا يجب تنويع الاستثمارات وإدارتها بكفاءة عالية.

- فالعمل المصرفي بطبيعته ينطوي على تحمل مجموعة واسعة من هذه المخاطر والتي أهمها ما يلي:

2-1- المخاطر الائتمانية:

تشكل عمليات منح الائتمان (القروض مثلاً) النشاط الرئيسي للمصارف، وهي تتطلب الحكم على الملاءة المالية للمقترض، وإن كان ذلك ليس صحيحاً دائماً لأنه قد تنخفض ملاءة مقترض معين مع الزمن لأسباب وعوامل معينة، وبالتالي فإن المخاطر الائتمانية أو تقصير الطرف المقابل في الأداء وفق أحكام التعاقد تعد من المخاطر الرئيسية التي تواجهها المصارف.

- ولا تنطبق هذه المخاطر على القروض فحسب بل تنطبق على سائر الموجودات الأخرى التي تدخل ضمن الميزانية العمومية وخارجها كالضمانات والقبولات المصرفية، وتنشأ عنها مشاكل كبيرة وخطيرة بسبب

التقصير في تصنيف و تحديد بعض الأصول غير الفعالة التي تستوجب إنشاء احتياطي لمواجهةها.

- إن تحمل مخاطر إقراض كبيرة تجاه مقترض واحد أو مجموعة من المقترضين ذوي الصلة هي من

الأسباب المعهودة للمشاكل المصرفية، حيث أنها تمثل تركيزاً للمخاطر الائتمانية، كما يمكن أن تنشأ إذا تم تركيزها في قطاعات أو صناعات معينة أو مناطق جغرافية معينة، أو نتيجة وجود مجموعة من القروض ذات الخصائص المعينة التي تجعلها معرضة لتأثير العوامل الاقتصادية وغيرها من العوامل البيئية.

- كما تظهر بعض مخاطر الإقراض عند منحه لأطراف ذوي العلاقة بالمصرف، كمنح الائتمان لأفراد أو مؤسسات مرتبطة بالمصرف عن طريق الملكية أو عن طريق القدرة على ممارسة سيطرة مباشرة أو غير مباشرة على القرار، مما يزيد في حالة عدم الرقابة عليها من درجة المخاطر بسبب عدم خضوعها في كثير من الأحيان إلى شروط تجارية محضة، وابتعاده عن أسس الإقراض والضوابط المعمول بها أو غياب الضمانات الكافية، وما ينتج عنه من تحقيق الاستفادة الشخصية والبعد عن الموضوعية والأسس التجارية الواجبة لدى منح الائتمان وبالتالي تكون عملية التحقق من ملاءة المقترض لا تتم دوماً بشكل موضوعي، الأمر الذي يرفع من درجة المخاطر التي تشكل تهديداً لموجودات المصرف. وتشمل أطراف ذوي العلاقة كبار المساهمين، الشركات الفرعية، الشركات ذات العلاقة، المديرين التنفيذيين.

2-2- مخاطر السيولة:

- تنشأ مخاطر السيولة عن عدم قدرة المصرف على مواجهة طلبات أصحاب الالتزامات مثل المودعين النقد بشكل عاجل، أو عندما يمارس حاملو وثنائق التزامات القروض (السلفيات، خطوط الائتمان..) فجأة حقهم في الاقتراض (سحب التزامات القروض الخاصة بهم) في السنوات الأخيرة.
- هنالك أوقات تواجه فيها المؤسسة المالية أزمة سيولة بسبب عدم وجود ثقة من جانب أصحاب الالتزامات (المودعين) في المؤسسة المالية، أو بعض الاحتياج غير المتوقع للنقد، وبالتالي قد يطلب أصحاب الالتزامات سحب أكبر من المعتاد.
- وبالتالي في حال ضعف السيولة، وعندما يطلب أصحاب الالتزامات النقد بشكل عاجل من المؤسسة المالية، يجب على المؤسسة المالية إما اقتراض أموال إضافية أو بيع جزء من الأصول لتلبية الطلب على سحب الأموال.

- كما تنشأ مخاطر السيولة عن عدم قدرة البنك على تمويل زيادة الأصول (منح الائتمان)، وهو ما يؤدي إلى التأثير السلبي على ربحية البنك، وخاصة عند عدم القدرة على التسييل الفوري للأصول بتكلفة مقبولة.
- في الحالات القصوى، من الممكن أن تؤدي عدم كفاية السيولة إلى انعدام الملاءة المالية للمصرف.
- وقد تتفقد عدة أسباب وراء التعرض لمخاطر السيولة، نذكر منها:

- ضعف تخطيط السيولة بالبنك، مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق.
- سوء توزيع أصول البنك على استخدامات يصعب تحويلها لأرصدة سائلة.
- التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية.

- كما تسهم بعض العوامل الخارجية مثل الركود الاقتصادي والأزمات الحادة في أسواق المال في تعرض المصرف لمخاطر السيولة.

2-3- المخاطر التشغيلية:

تنشأ هذه المخاطر بسبب الاختلال الوظيفي في نظم المعلومات، وضعف إجراءات الرقابة والضبط الداخلي في المصارف، فهذه الضوابط تعمل على التأكد من أن المصرف يقوم بعملياته بشكل حذر بما يتفق مع السياسات والاستراتيجيات التي يضعها مجلس الإدارة، وأن هناك حماية للموجودات وسيطرة على الالتزامات، بالإضافة إلى أن النظام المحاسبي يقدم معلومات كاملة وصحيحة عن أداء المصرف في الوقت المناسب.

- وهناك ثلاثة ميادين رئيسية تظهر فيها مدى فاعلية وكفاءة النظم والضوابط الرقابية وهي:

- الهياكل التنظيمية وتشمل تحديد المستويات الوظيفية والمسئوليات والواجبات المترتبة عليها، والصلاحيات الممنوحة لكل مستوى منها وإجراءات اتخاذ القرار.
- الإجراءات المالية والمحاسبية وتشمل وجود نظم ولوائح مالية وإدارية ومتابعة الحسابات وإعداد القوائم المالية.
- مبدأ الرقابة المزدوجة وتشمل الفصل بين مختلف الوظائف ووجود الرقابة المزدوجة على الموجودات ووجود مراجعة ورقابة فعالة على الحسابات، وكذلك كفاية نظم الرقابة والضبط الداخلي.

2-4- مخاطر عدم كفاية رأس المال:

يتعين على السلطة الرقابية تعيين حدود لرأس المال المطلوب بحيث يشمل المخاطر التي يتحملها المصرف وقدرته على استيعاب الخسائر، وألا تكون أقل من الحدود التي حددها المصرف المركزي باعتباره السلطة الإشرافية والقانونية، وذلك لمقابلة مخاطر الائتمان (Credit Risk)، ومقابلة مخاطر السوق (Market Risk) وتشمل تقلبات أسعار الفائدة وتقلبات أسعار الصرف وتقلبات أسعار الأسهم...

- إن لرأس المال الأسهمي غايات متعددة فهو مصدر دائم للدخل للمساهمين بالإضافة إلى كونه مصدراً للتمويل والنمو، فضلا عن أهميته في توفير الحماية للمودعين والدائنين وغيرهم من أصحاب المصالح.

- نلاحظ مما سبق أن المخاطرة الكلية = المخاطرة النظامية + المخاطرة غير النظامية.

- كما أن النصيب الأكبر من المخاطرة الكلية، يعود إلى المخاطرة النظامية، لأن هذه الأخيرة تمس حركة

السوق ككل ويصعب التنبؤ بها ومواجهتها. يُمكن تقليل المخاطرة غير النظامية وذلك عن طريق التنوع،

ولكن لا يمكن تجنب المخاطرة النظامية.

❖ التصنيف الثاني:

تتعرض البنوك إلى نوعين رئيسيين من المخاطر هما: المخاطر المالية ومخاطر العمليات (التشغيل).

1- المخاطر المالية:

- وتتضمن جميع المخاطر المرتبطة بإدارة الأصول والخصوم المتعلقة بالبنك.
- هذا النوع من المخاطر يتطلب رقابة وإشراف مستمرين من قبل إدارة البنك ووفقاً لتوجه حركة السوق والأسعار والعمولات والأوضاع الاقتصادية والعلاقة بالأطراف الأخرى ذات العلاقة.

2- مخاطر العمليات (التشغيل):

يشمل هذا النوع من المخاطر العمليات الناتجة من العمليات اليومية للبنك ومن المهم للإدارة العليا التأكد من وجود برنامج لتقويم وتحليل مخاطر العمليات.

سادساً- مفهوم وتعريف العائد:

إن الهدف الرئيسي لتوظيف الأعمال في منشآت الأعمال، ومنها المصارف، هو تحقيق العوائد، ولتحقيق تلك العوائد ينبغي على كل منشأة أعمال اتباع استراتيجية محددة، وأن تكون موضوعاً بعناية من ناحية مدى قدرة المنشأة على التعامل مع المخاطر ذات العلاقة من جهة، وعلاقة تطبيقها والموارد المادية والبشرية لدى المنشأة من جهة أخرى. فضلاً عن ضرورة أخذ عوامل السوق بعين الاعتبار في اختيار تلك الاستراتيجية.

- يُعد موضوع العائد أحد أهم عناصر تقييم الوضع المالي لمنشآت الأعمال، وما يترتب على زيادة العائد الذي يُمكن أن تحققه منشأة الأعمال من مخاطر عالية، لذلك تسعى منشآت الأعمال، ولا سيما المصارف، إلى تحقيق المبادلة Trade – off بين المخاطرة والعائد، بما يؤدي إلى تعظيم العائد، وتذنية المخاطر.

➤ تعريف العائد:

لقد ذهب العديد من الباحثين والكتاب إلى إعطاء تعاريف متعددة لمفهوم العائد، منطلقين بذلك من الزاوية التي ينظرون إليها للمفهوم.

- فمن وجهة النظر الاقتصادية: يُعرف العائد على أنه "الغلة" أو المكافأة التي يحصل عليها المستثمر مستقبلاً مقابل تخليه عن منفعة أو إشباع حاجات حالية.

- ومن وجهة النظر المحاسبية: يُمثل العائد الزيادة في الإيرادات المتحققة عن تكاليف الموجودات المستخدمة في خلقها، وهو الربح المحاسبي الظاهر بكشف الأرباح والخسائر. وبالتالي فإن الفرق بين الإيرادات الفعلية والنفقات الفعلية يُمثل العائد وهو ما يُعبر عنه بصافي الربح أو صافي الخسارة.

- يُمكننا أن نُعرف العائد بأنه:

"الإضافية إلى رأس المال المستثمر، أو الأرباح التي يحصل عليها المستثمر في أصل معين وخلال مدة زمنية معينة كمكافأة عن تحمل مخاطر الاستثمار".

❖ يتميز العائد بالخصائص التالية:

- 1- إن العائد يرتبط بنتيجة النشاط، وقد يكون ربحاً أو خسارة.
- 2- يُعتبر العائد بمثابة التعويض الذي يحصل عليه المستثمر كمكافأة لتحمل المخاطر التي قد ترافق العمل.
- 3- يتسم العائد بحالة عدم التأكد، لأن تحققه غير مضمون، فقد يتعرض العمل لخسارة بدلاً من تحقيق الربح.

سابعاً- عوائد الاستثمار في الأصول:

يُمكن تقسيم عوائد الأصول (الموجودات) إلى ثلاثة أشكال مختلفة هي:

1- توزيعات الأرباح:

قد يكون العائد على شكل أرباح موزعة إذا ما كان الأصل المستثمر يُمثل حق ملكية، وبالتالي فإن حامل السهم هو شريك في الحصول على الأرباح الموزعة إذا كانت سنة مربحة، وكذلك يتحمل المخاطرة المتمثلة بالخسارة إذا ما تعرض الاستثمار في سنة معينة إلى خسارة.

2- الفوائد:

قد يأخذ العائد شكل الفائدة المدفوعة على فترات متقطعة وذلك إذا كانت الأصول تُمل أموالاً مُقرضة للغير (كالفروض والسندات)، وإن تسديد الفوائد قد يكون ثابت أو متغير، ولكن سواء كان ثابت أو متغير، فإنه سوف يُدفع للمقرض طالما لم يتم تسديد القرض.

3- الأرباح الرأسمالية:

أما الشكل الثالث للعائد، هو العائد الذي يأتي من تقدير القيمة الرأسمالية للأصل. وإن كثيراً من المستثمرين يستثمرون بأسهم المنشآت ليس فقط للحصول على الأرباح الموزعة على الأسهم سنوياً وحسب، بل لأنهم أيضاً يتوقعون ارتفاع قيمة الأسهم مع مرور الوقت.

- وبمعنى آخر، إذا استطاع المستثمر بيع السهم بسعر أعلى من سعر الشراء، فإن الفرق بينهما يُمثل ربحاً رأسمالياً لهذا المستثمر.

ثامناً- طبيعة العلاقة بين العائد ودرجة المخاطرة:

يُمكن القول أن هنالك علاقة وثيقة بين العائد على الاستثمار ودرجة المخاطرة، حيث أنه كلما كان طموح المستثمر الحصول على عائد أكبر، كلما ارتفعت درجة المخاطرة، كما توجد هنالك علاقة وثيقة بين البُعد الزمني للاستثمار (طول فترة الاستثمار) ودرجة المخاطرة. وهذا يعني أنه كلما طالت الفترة الزمنية اللازمة لاسترجاع أموال المستثمر في مشروع معين، كلما زادت درجة المخاطرة، والعكس صحيح.

- وبالمثل بالنسبة للعمل المصرفي، فإن تنوع استثمارات (استخدامات) الأموال في المصارف ينجم عنها تنوع في العوائد المتوقع الحصول عليها متمثلة بالفوائد وغيرها، وبالتالي تتفاوت فيما بينها في درجة المخاطرة التي يتعرض لها المصرف.

- وهنا على المصرف أن يقوم بالمبادلة بين العائد والمخاطرة عن طريق تشكيل محفظة استثمارية يوازن من خلالها بين العائد والمخاطرة من كافة الاستثمارات بما لا يتعارض مع أهداف المصرف الثلاث: الربحية – الأمان – السيولة.

- المراجع:

- 1- عمران، مجد (2015): أثر المخاطر المصرفية في درجة الأمان المصرفي، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (37)، العدد (1) 2015.
- 2- أحمد، أحمد ناجي: أساسيات العمل المصرفي.
- 3- المشعل، ياسر: إدارة المخاطر، منشورات جامعة دمشق.
- 4- العيساوي، كاظم (2013): دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، دار المنهل للنشر والتوزيع.